

مؤتمر صحافي لوزير العمل اللبناني، شربل نحاس، يؤكد فيه حق اللاجئين الفلسطينيين في الدخول إلى الضمان الاجتماعي*

بيروت، 27/9/2011. [مقتطفات]

[.....]

قال وزير العمل شربل نحاس: "إننا نعلن اليوم عن اتخاذ عدد من القرارات التي تسمح بمعالجة وضع قائم وغير مقبول والمتعلق بالأشخاص المتزوجين من لبنانيات أو المولودين من لبنانيات حيث يعاملون مثل أي أجنبي، لأن هؤلاء بحكم علاقتهم بزوجاتهم أو أمهاتهم اللبانيات هم لصيقون بالمجتمع اللبناني، ولهم عليه حقوق على مستويات عدة أبرزها: الإقامة والعمل". وأشار نحاس إلى أنه "في هذا الصدد اعتمد الأمن العام نظاماً للإقامة يمنحهم من خلاله إقامات مجاملة لفترة 3 سنوات بشروط سهلة جداً غير مشروطة، كما سائر الأجانب، برخصة عمل. ونحن من جهتنا كوزارة عمل قمنا بالإجراء المكمل الذي يعطي لهؤلاء الأشخاص إذن عمل غير مقيد بالمهن المحصورة باللبنانيين، ومسهل قدر الإمكان لناحية إجراءاته الإدارية، وقمنا إلى جانب ذلك بالسماح لأصحاب العمل الذين يعمل لديهم هؤلاء المولودين أو المتزوجين من لبنانيات أن يستردوا الكفالة التي كانت قيمتها مليون ونصف المليون ليرة لبنانية، وأرسلنا إلى مجلس الوزراء نصاً نطلب فيه إدخال تعديل على القوانين القائمة بحيث يعفون من رسوم إجازات العمل".

وقال نحاس: "إنه فور إقرار الموازنة ومنها هذا البند، الإجراء الذي أخذناه اليوم والذي ما زال يميز بين أجراء وأصحاب عمل وممثلي شركات لأننا ملزمون بهذا التمييز بحكم وجود آليات مختلفة لاحتساب الرسوم عليهم، تزال هذه الفئات الثلاثة وتصبح رخصة العمل غير مقيدة بطبيعة العمل".

وأضاف نحاس: "الفكرة وراء هذا القرار هي الآتية: إن النظام الذي يرضى عمل الأجانب يقيم رابطاً بين الإقامة والعمل، هذا الأمر إن كان يصح بالعام، يوجد فئات لا يصح عليها إطلاقاً وتحديداً اللاجئين الفلسطينيين المقيمين بحكم اللجوء وبالتالي لا يجوز ربط إقامتهم بالعمل، وهذا الموضوع سنأخذ القرارات المناسبة فيه خلال بضعة أيام، والفئة الثانية هم الذين لديهم زوجات لبنانيات أو أمهاتهم [لبنانيات] لأنه لو لم نقوم بهذه الخطوة كأننا نقول إذا تزوجت المرأة اللبنانية غير لبناني لا يجوز أن تبقى مقيمة في لبنان يجب على من تزوجها أن يأخذها معه، لأنه لا يستطيع وأولاده العمل في لبنان، وهذا الأمر مناف لأبسط شروط المنطق".

وأمل نحاس "أن يرسل قانون الموازنة خلال فترة قصيرة إلى مجلس النواب وأن يُقر حتى نكون أجريناً تعديلاً على وضعية غير اللبنانيين من دون رابط بإجازة العمل، هذه المسألة ذات دلالة فهي تنصف فئة من الناس، وثانياً ترسي أسساً لتعامل مختلف مع عمل الأجانب".

* المصدر: الوكالة الوطنية للإعلام - لبنان، في الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.nna-leb.gov.lb/newsDetail.aspx?id=351242&ref=arch>

وأسف "لتسرب بعض الأعراف إلى سلوكنا التي عنوانها منطق الكفيل الذي يعني أن هناك أناساً من جهة أولى قاصرين تجاه القانون وحقهم في المطالبة بتطبيق القانون، وثانياً هناك أناس بحكم الكفالة المعترف فيها غير قادرين على التحكم بمصير الأشخاص المكفولين."
[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx